الموضوع. فالليكود، مثلاً، وعلى رأسه شامير «الذي يفترض، على الدوام، أن الوقت يعمل لصالحنا ، وأنه كلما طال، كلما كان أفضل، ليس في عجلة من أمره لتقديم موعد الانتخابات. فما الغاية، ولماذا يجب اجراء الانتخابات في أيـار (مايـو) أو في تموز (يوليو) في الوقت الذي يمكن أن تجرى في تشرين الثاني (نوفمبر). فمع أن «التوقعات [بالنسبة إلى نتائجها] تبدو مشجعة، ومع أن الوضع في المناطق يدفع الجمهور الى مزيد من التطرف، الامر الذي يضمن، ربما تقوية الليكود، الا أن كل ذلك لا يزال على الورق، وما هو في اليد، هو رئاسة الحكومة وحق النقض ضد كل مبادرة سياسية من جانب بيرس وصحبه؛ وهذان الاعتباران راجحان على كل التوقعات الانتخابية» (دوريت غيفن، **عل همشمار**، ١٤/١/١٩٨٨).

من ناحية أخرى، رأى محرر الشؤون الحزبية في صحيفة «عل همشمار» (٧/١/١٩٨٨) أن هناك سببين يدفعان الليكود إلى عدم الموافقة على تقديم موعد الانتخابات. فحزب العمل، ممثلاً بوزير الدفاع اسحق رابين، كمسؤول عن السياسة والاجراءات التي تتخذ في المناطق المحتلة، لا يستطيع التنصل من المسؤولية عن تلك السياسة. والليكود هو المستفيد من هذا الوضع الذي حشر فيه حزب العمل. «فمن ناحية تنفذ عملياً اللا ـ سياسة التي ينتهجها الليكود، والتي ترفض كل مبادرة وكل فرصة تلوح في الافق، حتى لو كانت في لندن (انظر ' وثيقة صلندن ' وكل ما تضمنته من ناحية الضمانات لاسرائيل)؛ ومن ناحية أخرى، تنفذ سياسة ' اليد القوية ' بتوجيه من رجل حزب العمل، الذي ينفذ، بطبيعة الحال، إرادة الليكود، لكنه يتلقى كل الانتقادات العامة، وبالذات من اجزاء من قاعدته الانتخابية. والليكود يعلم أن رابين وحزبه لا يمكنهما ترجمة عبارات المديح من جانب الليكود، وحتى من ' هتحياه ' لسياسة اليد القوية التي يمارسها، إلى اصوات داعمة في الانتخابات، لكنه يعتمد على أن مثل هذه السياسة قد تردع بعض انصار حزب العمل المحتملين عن التصويت لصالحه».

واذا كانت أسباب الليكود في عدم الموافقة على تقديم موعد الانتخابات مفهومة، فإن بقاء بيرس وحزبه في الحكومة، في اعقاب كل ما جرى، وفي اعقاب العديد من تصريحاته التي قال في احدها: «ما الذي أفعله في هذه الحكومة» (**معاريف**، ٢٨/١/١٩٨٨)، يبدو غير مفهوماً في نظر العديد من المراقبين والمعلقين الساسيين. أحدهم كتب باسلوب لاذع وساخر، ان بيرس، وعلى الرغم من تأكيده في أكثر من مناسبة أن الحل لن يتم بالقوة بل بالتسوية السياسية، التي يمكن انجازها في هذا الوقت، الا انه لا يزال يمتنع عن طرح مشروعه للتسوية على الحكومة، انطلاقاً من تقديره أن الاقتراح سوف يسقط. وسأل هذا المعلق: «ولكن أليس من الافضل، في هذا الحال، الخروج من الحكومة، بدلاً من البقاء فيها، وبالتالي منح الدعم لتصعيد سياسة القوة التي سوف تؤدي فقط إلى تأزيم الاوضاع وبالتأكيد لن تحل أية مشكلة ؟ الرد على هذه الاسئلة اعطي أكثر من مرة في الماضي القريب: طالما ليس هناك أكثرية لتقديم موعد الانتخابات، فإن انسحاب المعراخ من الحكومة سوف يبقى الليكود وحده في الحكم. وهذا، لا سمح الله، سوف يبدأ بفرض النظام في المناطق، وقد (لا سمح الله مرة اخرى) ينجح في ذلك. وعندها كيف يبدو حزب العمل في نظر جمهور المقترعين ؟» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٢/١/١٩٨٨).

هاني العبدالله